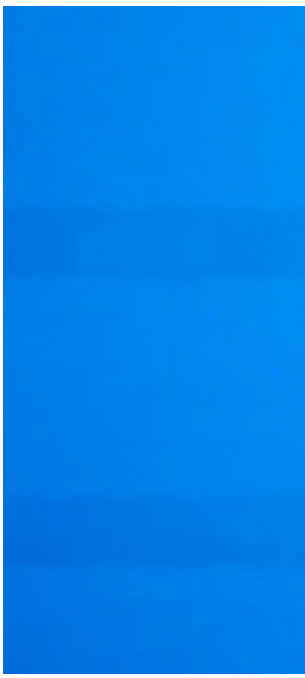
من الرادارات إلى مراجعة القيادات.. كيف رسمت حكومة الزيدي خريطة الاستقرار الأمني



أكد الناطق باسم القائد العام للقوات المسلحة صباح النعمان، اليوم الجمعة، أن المئة يوم الأولى من عمر حكومة رئيس مجلس الوزراء علي فالح الزيدي أسست مرحلة جديدة من الاستقرار الأمني، لافتاً إلى أن حصر السلاح وقرار الحرب والسلم من الاستحقاقات الحصرية للمؤسسات الأمنية والعسكرية الرسمية.

وقال النعمان وتابعته "المطلع"، إن "المئة يوم الأولى لم تكن مهلة تقويمية عابرة، بقدر ما شكلت خريطة طريق حاسمة لنقل الملف الأمني من سياق إدارة الأزمات إلى منطق إعادة بناء هيبة الدولة وتأصيل سيادتها وتأسيس مرحلة جديدة من الاستقرار الأمني ".

وأضاف أن "رؤية القائد العام للقوات المسلحة انطلقت من مبدأ دستوري ثابت، يتمثل بأن حماية الأمن القومي وحصر السلاح وقرار الحرب والسلم هي استحقاقات حصرية ومباشرة للمؤسسات الأمنية والعسكرية الرسمية، ولا تقبل التجزئة أو الاجتهاد".

وأوضح أن "الإجراءات الميدانية أفضت إلى مراجعة شاملة للهيكل القيادي، جرى من خلالها ضخ دماء جديدة

واستبدال مفاصل ميدانية واستخبارية، لتكمل مسيرة الذين سبقوهم في لحظات حاسمة ومفصلية من تاريخ العراق، ما انعكس على سرعة الاستجابة ورفع الجاهزية الوقائية للقطعات".

وأشار إلى أن "ذلك تزامن مع حراك استراتيجي لتأمين كامل الحدود العراقية مع دول الجوار، والسعي إلى امتلاك أحدث منظومات الرادار والدفاع الجوي، فضلاً عن تفعيل الخطط الاستخبارية لاستباق أي تهديد".

وأكد النعمان أن "قرار العراق الأمني بات أكثر صلابة واستقلالاً، وأن المؤسسات العسكرية باتت في أعلى درجات الانضباط والجاهزية لحماية السيادة الوطنية وتأمين استقرار البلاد".